«ـ تشكل الخطة، في تجاهلها للجنة الاردنية ـ الفلسطينية لدعم الصمود في الوطن الفلسطيني المحتل، تجاوزاً لقرار القمة العربية التاسعة في بغداد العام ١٩٧٨.

«ان الخطة، في انسجامها مع البرنامج الاميركي ـ الاسرائيلي لتحسين الاحوال المعيشية للسكان في المناطق الفلسطينية المحتلة، تساعد المخطط الذي تهدف اليه اسرائيل بتطبيع واقع الاحتلال وصولاً الى سلام الامر الواقع» (**وفا**، تونس ، ٢/١١/١٩٨٦).

وفي اطار مساعي الاردن لكسب تأييد سكان المناطق المحتلة، اشارت الى عدد من شخصيات المناطق المحتلة لتقديم طلبات الى السلطات الاسرائيلية لتعيينهم رؤساء بلديات. فقد قال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، «ان المسؤولين الاردنيين الحّوا على ثلاثة فلسطينيين... خلال زيارة قاموا بها الى عمان، كي يتقدموا بطلبات الى اسرائيل لتعيين رؤساء بلديات» (**السفير** ، بيروت ، ٥/٧/١٩٨٦). وحين عينت اسرائيل رؤساء بلديات لكل من مدن الخليل ورام الله والبيره، قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين: «ان بلاده تنظر للقرار بأنه خطوة [على] طريق استئناف العلاقة مع مسؤولي هذه البلديات... واوضح ان الوزارة درست قرار [تعيينهم] وقررت اعتماد هذه اللجان ورؤسائها والتعامل معها» (**الرأي** ، ٣٠/٩/١٩٨٦). وقد أيد نواب الضفة الغربية في البرلمان الاردني «اجراءات تعيين رؤساء بلديات عرب محل الضباط الاسرائيليين في المناطق المحتلة، كما ايد اعتماد الحكومة الاردنية لهذه التعيينات» (**المصدر نفسه** ، ٥/١٠/١٩٨٦)؛ بينما رأت فيه م.ت.ف. احد وجوه التعاون بين اسرائيل والاردن وذلك ـ حسب تصريح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات ـ «لابقاء وضع الفلسطينيين كما هو عليه» (**الاهرام** ، القاهرة، ٣/١٠/١٩٨٦).

ان الاتجاه الاسرائيلي، والاردني، لتقليص نفوذ م.ت.ف. في المناطق الفلسطينية المحتلة ليس جديداً. فقد سبقته محاولات عدة لابراز زعامة سياسية محلية تقبل بالتفاوض على المشاريع الاسرائيلية ـ الاميركية لحل المشكلة الفلسطينية بما ينسجم والمنظور الاسرائيلي لها؛ على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة روابط القرى. وقد فشلت تلك المحاولات، حيث ركزت على الوجه السياسي المباشر، فهل تنجح المحاولات الاقتصادية ـ الادارية الجديدة في ما فشلت فيه المحاولات السياسية ؟

انها محاولة أخرى؛ وفي استطلاع الرأي ـ الاستفتاء في المناطق المحتلة، الذي اشرنا اليه آنفاً، يكمن الجواب.

حرب أخرى على المخيمات

ليست الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان جديدة؛ فقد بدأت منذ بدأ المخيم الفلسطيني يمثل ظاهرة سياسية للطموح الفلسطيني في وطن وحياة كريمة. وتعددت الادوات التي تصارعت مع المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ برزت المقاومة الوطنية الفلسطينية الى الوجود. فالدولة اللبنانية جربت حظها، وكذلك الاسرائيليون، ثم ميليشيات الجبهة اللبنانية، والقوات السورية التي دخلت لبنان في العام ١٩٧٦، واخيراً ميليشيا حركة «امل» التي نمت وترعرعت في احضان المقاومة الفلسطينية، وبدعمها. وقد بدأت حركة «امل» حربها على المخيمات الفلسطينية في لبنان في ايار (مايو) ١٩٨٥، وتوقفت بعد فترة، ثم تجددت في ايار (مايو) ١٩٨٦، وتوقفت لتتجدد، مؤخراً، ضد مخيمات الجنوب، بينما «بلغ مجموع ضحاياها حتى الآن ٨٥٠ قتيلاً و ٢٣٠٠ جريح» (**السفير** ، ١/١١/١٩٨٦).

بدأت حركة «امل» حربها، مؤخراً، على المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان في اوائل شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، متذرعة بأن خمسة فلسطينيين مسلحين اطلقوا النار على احد حواجز «امل» المحيطة بالمخيم. ثم اعلنت الحصار على مخيم الرشيدية ، جنوب صور، وطالبت بسحب السلاح كاملاً من المخيم، حيث لحركة «امل» ـ كما قال عضو المكتب السياسي للحركة عبدالمجيد صالح ـ «موقف حازم [وهو]